ذاكرة الألم في العراق

وقائع المؤتمر الدولي الثاني

16-17 نيسان 2025م

المجلد الأول

هوية الكتاب

وقائع المؤتمر الدولي الثاني ذاكرة الألم في العراق

قرن من الجرائم والإبادة الجماعية والمجازر والانتهاكات

المشرف العام: السيد عقيل عبد الحسين الياسري – الدكتور عباس عطية القريشي

تحرير: أ.د. قيس ناصر راهي – د. ثائر غالب الخيكاني

المؤلف : مجموعة مؤلفين

الناشر: المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف/ العتبة العباسية المقدسة

المطبعة: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

سنة الطبع:2026م

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية :124/ 2026

الترقيم الدولي:978-9922-262-02-4

التدقيق اللغوي: أ.د. مصعب مكي زبيبة

الإخراج الفني: كاظم سعيد الفتلاوي

حجم الكتاب: 190×270

عدد الصفحات: 419

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف، ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب من دون إذن خطي مسبق من المركز

تنبيه:إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر .

المحتويات

كلمة العتبة العباسية المقدسة ٧

كلمة المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف ٩

كلمة جامعة بغداد ١٥

كلمة مؤسسة الشهداء ١٧

كلمة مؤسسة السجناء السياسيين ٢١

كلمة الهيأة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة ٢٣

بحث افتتاح المؤتمر **٢٧**

توثيقُ الجرائمِ الجماعية التي ارتكبها تنظيمُ داعش ضدَّ التراث الثقافي لجماعاتٍ محددةٍ في العراق
تقييمٌ نقديٌّ لعمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة (اليونيتاد) **٢٩**

المحور الأَول : توثيق ذاكرة الألم **٤٩**

توثيق الألم وبناء الذاكرة: قراءة في الجراح الزمانية والمكانية لجرائم نظام البعث في العراق ٥١

حقوق الإنسان في حقبة نظام البعث: دراسة في توثيق أهم الجرائم والانتهاكات ٨٣

المحور الثاني: العدالة الانتقالية **١٠٥**

ضوء على العدالة الانتقالية في العراق ١٠٧

تحديات المساءلة الجنائية في محو ذاكرة الألم ١٤٥

دور قوانين العدالة الانتقالية في ترسيخ الاعتدال والحد من التطرف الإرهابي قانون مؤسستي
الشهداء والسجناء السياسيين أنموذجا ١٦٧

المحور الثالث : ذاكرة الألم ما قبل حقبة نظام البعث **٢٠٥**

العنف والقمع السياسي خلال مدة حكم الملك فيصل الأول في العراق ١٩٢١ – ١٩٣٣م ٢٠٧

ذاكرة الألم في حقبة العهد الجمهوري (١٩٥٨-١٩٦٣): جرائم التطرف ضد المكونات الاجتماعية العراقية – التركمان أنموذجًا ٢٣٣

أثر الانقلابات في ظاهرة العنف السياسي: موقف انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م من الحزب الشيوعي العراقي إنموذجاً ٢٦٢

المحور الرابع: الإبادة الجماعية ٢٩٣

الإبادة الجماعية في العراق مقاربة تاريخية ٢٩٥

الإبادة الجماعية في العراق: الكورد كحالة دراسية ٣١٩

جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها نظام البعث ضد الكورد في العراق ٣٥٣

المسؤولية الدولية عن جرائم الإبادة الجماعية في العراق: دراسة في ضوء القانون الدولي العام ٣٨١

جرائم الإبادة الجماعية في العراق بعد عام ٢٠١٤: مجزرتا سبايكر وسنجار أنموذجاً ٤٠١

الإبادة الجماعية في العراق: الكورد كحالة دراسية

الأستاذ المساعد الدكتور إبراهيم صادق

مدير مركز الإبادة الجماعية والبحث الاجتماعي في جامعة سوران.

الباحثة عدالت عمر

مستشارة؛ كاتبة وباحثة ومدير مركز الأرشيف الوطني للإبادة الجماعية في كردستان.

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة العلمية مفهوم "الحل النهائي" كأحد أنماط الإبادة الجماعية في الشرق الأوسط، مع التركيز على العراق كنموذج، من خلال تحليل حملات الأنفال ضد الشعب الكوردي، إذ هدفت هذه الحملات إلى إنهاء القضية الكوردية وتفكيك كردستان دائما.

كان الاعتقاد السائد لدى القوميين العرب، وخاصة في أيديولوجية حزب البعث، أن "كوردستان الجنوبية جزء من الأمة العربية"، مما أدى إلى تصنيف السكان الكورد كضيوف مؤقتين، واعتُبرت أي خصوصية قومية للكورد مؤامرة إمبريالية تهدف إلى تقسيم العراق والعالم العربي. تبلور هذا المفهوم في سياسات عنيفة قادت إلى صراع طويل بين الكورد والنظام البعثي، بدءًا من الستينيات وحتى أواخر الثمانينيات. ورفضت الحكومة العراقية بقيادة البعثيين إعطاء أية خصوصية قومية للشعب الكوردي، لذا سرعان ما هاجمت ميليشيات الحرس القومي-في الستينيات- أجزاء عديدة من كوردستان، وارتكبت عددًا من المجازر ضد المواطنين الكورد المدنيين في تلك المناطق.

تستعرض هذه الدراسة أهم مراحل الإبادة الجماعية التي نفذها النظام البعثي خلال عقد من الزمن (1980-1990)، بدءًا من استهداف الكورد الفيليين عام 1980، إذ اعتبرهم النظام الحلقة الأضعف بين الكورد، واستمر اضطهادهم لعقد من الزمن، مرورًا بإبادة الذكور من البارزانيين في 1983، ثم القصف الكيميائي لحلبجة عام 1988 الذي أودى بحياة (5000) شخص، وختامًا

بحملات الأنفال التي أسفرت عن مقتل (182,000) مدني أعزل، وتدمير (4500) قرية وبلدة كوردية، بالإضافة إلى إبادة الحيوانات والطيور والبيئة جراء استخدام المواد الكيميائية.

الإشكالية المحورية لهذه الدراسة تتلخص في التساؤل: لماذا تُعتبر حملات الأنفال "الحل النهائي"؟ تسعى الدراسة للإجابة عن هذا السؤال من خلال تحليل علمي مستند إلى وثائق رسمية صادرة عن الحكومة العراقية، وبيان الأبعاد العسكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية المنظمة لهذه الإبادة الجماعية.

تعتمد المنهجية البحثية على التحليل النوعي، لتسليط الضوء على الأساليب والنتائج. وترتكز الدراسة على "مركز الأرشيف الوطني للإبادة الجماعية في كردستان" مصدراً موثوقاً للبحث في جرائم الإبادة الجماعية. تمثل هذه الدراسة مساهمة علمية في تأكيد أن حملات الأنفال لم تكن مجرد انتهاكات عسكرية، بل شكلت جزءًا من سياسة ممنهجة تهدف إلى محو الوجود الكوردي، مما يرسخ تصنيفها جريمة إبادة جماعية.

الكلمات المفتاحية: الحل النهائي، الإبادة الجماعية، حملات الأنفال، العراق، كوردستان، الأرشيف الوطني.

Abstract

This study examines the concept of the "Final Solution" as a form of genocide in the Middle East, using Iraq as a case study. It focuses on the Anfal campaigns against the Kurdish population, which sought to eliminate the Kurdish question and dismantle Kurdistan as a national and cultural entity. Central to Ba'athist ideology was the belief—rooted in Arab nationalist thought—that "Southern Kurdistan is part of the Arab nation." Within this framework, Kurds were regarded as temporary residents, and Kurdish national identity was dismissed as an imperialist conspiracy aimed at dividing Iraq and the Arab world. This ideological foundation materialized in violent state policies that fueled a prolonged conflict between the Kurds and the Ba'athist regime from the 1960s through the late 1980s. During this period, the Ba'athist-led government refused to recognize Kurdish national rights, and National Guard militias carried out widespread attacks across Kurdistan, committing mas-

sacres against Kurdish civilians. The study traces the main stages of the genocide perpetrated by the Ba'athist regime over a decade (1980–1990), beginning with the targeting of the Fayli Kurds in 1980—whom the regime viewed as the weakest link within the Kurdish community. Their persecution spanned nearly a decade, followed by the mass execution of Barzani men in 1983, the chemical bombing of Halabja in 1988 which claimed approximately 5,000 lives, and culminating in the Anfal campaigns that resulted in the killing of 182,000 unarmed civilians and the destruction of 4,500 Kurdish villages and towns. These campaigns also devastated livestock, wildlife, and the environment through the deployment of chemical weapons. The central question of this study is: Why are the Anfal campaigns considered the "final solution"? The research answers this question through scientific analysis grounded in official Iraqi government documents, demonstrating the organized military, political, cultural, and economic dimensions of this genocide. The methodology relies on qualitative analysis to elucidate the mechanisms and outcomes of the campaigns. This study draws extensively on the Kurdistan National Genocide Archives, a reliable and authoritative source for research on crimes of genocide. It contributes to the scholarly understanding that the Anfal campaigns were not merely military operations but constituted a systematic policy aimed at eradicating the Kurdish presence, thereby affirming their classification as genocide.

Keywords: Final Solution; Genocide; Anfal Campaigns; Iraq; Kurdistan; National Archives

المقدمة

يُعد العراق أحد الدول في منطقة الشرق الأوسط، على غرار تركيا، وإيران وسوريا، التي نشأت نتيجة لانهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى. لكنه، لم يتمكن من بناء أسس دولة ديمقراطية قائمة على احترام حقوق الإنسان والمواطنة، بل تأسس على هوية قومية ذات طابع عنصري، إذ تم ترسيخ التمييز بين المواطنين منذ البداية (Bouillon, M.E., 2012:289). وكما كان الكمالية في تركيا ترتكز على القومية التركية في التعامل مع غير الأتراك، فإن العراق تحت حكم الملك فيصل الأول لم يكن مختلفًا، إذ بُني منذ البداية على أساس العروبة والسنية (Sadiq, I., 2021:219). وكما أشار حنا بطاطو في كتابه، فقد عمل الملك فيصل الأول بدقة على إعادة بناء العراق على أسس القومية، وكان شديد الحرص على ترسيخ ذلك، إذ يقول: «لم تمضِ فترة طويلة، بين عامي 1936 و1937، حتى ظهرت بوضوح الطبيعة العروبية للدولة» (Batatu،H. (2010)، p. 46.).

أدى هذا النهج إلى ظهور تمييز متجذر على المستويين القومي والمذهبي في العراق. فمنذ أول دستور عراقي، تم الاعتراف باللغة العربية فقط كلغة رسمية للدولة (Iraqi Constitution of 1925: Art.17) ، مما مهد الطريق لتقوية النزعة القومية العربية. وبعد قدوم الملك فيصل، جلب معه ساطع الحصري، الذي لم يكن عراقيًا، وأسند إليه مسؤولية إدارة قطاع التربية والتعليم في عموم العراق، إذ أصبح التعليم أداة لنشر الفكر القومي العروبي، مما أسهم في تعزيز النزعة القومية العربية في البلاد (Can, S., 2018:390).

وقد شكل هذا الأساس لاستيلاء حزب البعث، كأكثر أشكال القومية العربية تطرفًا، على السلطة، وقيامه بفرض سياسات التعريب الشاملة (Kirmanc, Ş., 2013:134). وكما كانت الدولة منذ تأسيسها قائمة على الفكر العروبي، فقد ظل النظام السياسي متأرجحًا بين القومية العربية المعتدلة والتطرف العروبي. وخلال مدة حكم البعث، تم تنفيذ أربع حملات إبادة جماعية ضد الكورد في بغداد العاصمة، الأولى كانت ضد الكورد الفيليين، والثانية ضد البارزانيين، والثالثة إبادة منظمة ضد الكورد خلال عمليات الأنفال، التي اعتُبرت بمثابة "الحل النهائي"، وأخيرًا القصف الكيميائي لحلبجة.

وفي الآونة الأخيرة، شهد العراق إبادة جماعية أخرى بحق الإيزيديين، التي نُفذت على يد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، إذ لعبت العشائر العربية السنية، وخصوصًا البعثيون السابقون، دورًا رئيسيًا في تنفيذ هذه الجرائم (Giesbers, A.M.K., 2018:7).

في هذه الدراسة، سيتم التركيز على عمليات الإبادة الجماعية بحق الكورد في العراق من منظور "الحل النهائي"، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الوثائق الحكومية العراقية الرسمية وتحليلها في سياق سياسات الإبادة الجماعية في منطقة الشرق الأوسط.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الوثائق ذات الصلة وتعريف القارئ بها، إذ يُعد التعرف على هذه الوثائق جزءًا أساسيًا من فهم سياسات حزب البعث، ولا سيما في إطار «الحل النهائي»، الذي تجسد في سياسات التعريب، والتهجير القسري، والتصفية العرقية التي ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية؛ لذا تتمثل الإشكالية الأساسية في هذه الدراسة في تحليل جميع الشبهات المحيطة بعملية الإبادة الجماعية في العراق.

منهجية البحث

تعتمد منهجية البحث على تحليل محتوى الوثائق المتاحة، من خلال تحديد مستوى العنف الرمزي الذي تعرضت له المكونات الكوردية. وهذا يشمل تحليل اللغة المستخدمة من قبل الدولة العراقية ضد الكورد، وكيفية تصنيفهم كـ «غرباء».

في هذا البحث، سيتم استخدام وثائق الحكومة العراقية الرسمية لكل حالة تتم دراستها. وسيتم السعي لربط كل جانب من جوانب الجرائم المرتكبة بوثيقة رسمية، بهدف إظهار مدى اتساع وتعقيد البيروقراطية التي سهلت تنفيذ هذه الجرائم.

الحل النهائي

لم تستخدم الدولة العراقية مصطلح "الحل النهائي" عند تنفيذ حملات الإبادة الجماعية ضد الكورد، ولكنها استخدمت عدة مصطلحات بديلة، كان من أبرزها "الحل الأمني" (الحل الأمني)، الذي أظهر رؤية النظام لمشكلة "الشمال" (مشكلة الشمال) بوصفها قضية يجب القضاء عليها نهائيًا. وفي هذا السياق، فإن ما يلفت النظر هو تبني منظمة مراقبة حقوق الإنسان (HRW) التابعة للأمم المتحدة لهذا المصطلح في تقاريرها المتعلقة بملف قرية كُريمێي في إطار حملة الأنفال (HRW, 1992; Dillies, B., 2023) ويذكر التقرير صراحةً أن «الأنفال كانت الحل النهائي، الذي نفذته الحكومة العراقية، حزب البعث، والجيش العراقي» (HRW, 1992).

كان الإعلام العراقي آنذاك يعمل على خلق أرضية خصبة لتسويغ عمليات الإبادة الجماعية، عبر إزالة أي شرعية عن المطالب الكوردية، مستخدمًا خطابات تحريضية واستعارات سياسية تكرّس العداء للكرد. من أبرز المصطلحات المستخدمة آنذاك كانت: «الجيب العميل»، «الكورد الخونة»، "الطابور الخامس"، «خنجر في خاصرة العرب»، «إسرائيل الثانية»، «الشعوبيون» (في إشارة إلى ما سموه عملاء إيران، خاصة في إشارة إلى الكورد الفيلية)، و «أذناب الإمبريالية والصهيونية».

يُذكر أن مصطلح «الحل النهائي» في الأصل ارتبط بالإبادة الجماعية التي نفذها النازيون، ويشير إلى خطة الإبادة الجماعية التي نفذوها بين عامي 1941 و1945. بهذا المعنى، يُمكن استخدام مفهوم "الحل النهائي" كمقاربة تحليلية عند دراسة الإبادات الجماعية الأخرى، خاصةً في سياق نماذج الإبادة الجماعية في الشرق الأوسط، إذ يبرز النموذج العراقي للإبادة الجماعية ضد الكورد كمثال رئيس. فقد تعرض الشعب الكوردي إلى حملات استهدفته عبر الإقصاء، والتعريب، والتهجير، والإبادة، وتحديدًا من خلال أربع حالات رئيسة للإبادة الجماعية:

1. إبادة الكورد الفيليين
2. إبادة البارزانيين
3. القصف الكيميائي لحلبجة
4. حملات الأنفال

وتشير هذه المراحل إلى أن الإبادة الجماعية للكورد في العراق لم تكن مجرد أعمال عنف معزولة، بل جاءت في إطار رؤية ممنهجة للقضاء على الوجود الكوردي ضمن سياسة حزب البعث، وهي تتقاطع مع النموذج النازي للإبادة الجماعية، إذ تم النظر إلى الكورد كعنصر "دخيل" يجب استئصاله حفاظًا على هيمنة القومية العربية.

الهيكلية السياسية في العراق واستراتيجيات حزب البعث تجاه الكورد

من الناحية النظرية، إذا تأملنا بعمق في السياسات التي انتهجتها الدولة العراقية، يمكننا أن نفهم بسهولة أن النظام السياسي في العراق سعى بشكل مستمر إلى بناء الدولة على أساس جعلها جزءًا لا يتجزأ من «الأمة العربية»، أرضًا وشعبًا. بمعنى أن العراق كان يُعتبر جزءًا من الأراضي العربية، إذ كان يُنظر إلى غير العرب على أنهم سكان ثانويون أو ضيوف، ويُطلب منهم خدمة القضايا العربية والتعبير عن امتنانهم للعرب. ومن هذا المنطلق، إذا أراد الكورد العيش بسلام على أرض يُنظر إليها على أنها ليست لهم، فقد كان يتوجب عليهم أن يصبحوا جزءًا من المخطط والاستراتيجية والمنظور القومي العربي.

في هذا السياق، يعبر ميشيل عفلق بوضوح عن هذا التوجه عندما يقول: «الكورد يعيشون منذ مئات السنين مع العرب ويخوضون الحروب للدفاع عن الأرض العربية» (Aflaq, 1972: 181). وبما أن حزب البعث تبنى فكر عفلق وأيديولوجيته، فقد سعى إلى تصوير القومية العربية كشيء مختلف عن القومية الأوروبية، إذ ادعى أن «القومية العربية ليست عنصرية، بل ثقافية» (Sadiq, I., 2021:58) وبالمثل، كان عفلق يرى الإسلام جزءًا من الثقافة العربية (Aflaq, 1975: 62)، وهو ما كان بمثابة فخ لغير العرب المسلمين، حتى يتم استيعابهم داخل المجتمع العربي وجعلهم جزءًا منه، وفقًا لمفهوم أن «العروبة والإسلام وجهان لعملة واحدة».

استراتيجية حزب البعث تجاه القضية الكوردية

بعد وصول حزب البعث إلى السلطة، وضع نصب عينيه القضاء على القضية الكوردية تدريجيًا، عبر تنفيذ استراتيجية منظمة تقوم على استيعاب عناصر من السياسات الاستعمارية الكولونيالية. وكما يشير إسماعيل بيشكي، فإن «جوهر المسألة الكوردية يتمثل في تقسيم كوردستان وتنفيذ سياسة التفكيك والاقتلاع ضد الأمة الكوردية» (Beşkçi, Ismail, 2002:54).

لتحقيق هذا الهدف، بدأ البعث تنفيذ استراتيجيته على مراحل عدة:

1. في عام 1970، بدأ النظام بتوجيه ضرباته الأولى ضد جزء من الكورد الفيليين.

2. بعد اتفاقية الجزائر عام 1975، ومع فشل الحركة المسلحة الكوردية، صعد النظام من حملاته، إذ تم تهجير وتدمير البعد القروي من كوردستان الشمالية، وتدمير المنازل، والطرق، والجسور، وحتى تفجير الآبار والينابيع، في إطار سياسة التعريب التي استهدفت محافظات مثل كركوك، وديالى، والموصل.

3. في عام 1983، تم استهداف البارزانيين، إذ تم تصفية آلاف الرجال من العشيرة.

4. من عام 1987 إلى 1988، تصاعدت عمليات الإبادة الجماعية ضد الكورد بشكل عام، من خلال حملات الأنفال، التي كانت المرحلة الأكثر شمولًا في تصفية الكورد والكوردستانيين.

وهكذا، يظهر جليًا أن حزب البعث لم ينظر إلى الكورد كمجموعة سكانية متعايشة ضمن العراق، بل رأى فيهم تهديدًا للوحدة القومية العربية، وعمل على استئصالهم بشكل ممنهج، مستخدمًا أساليب التهجير، القتل الجماعي، والتعريب، ضمن سياسة طويلة الأمد تهدف إلى إلغاء الوجود الكوردي من المشهد الجغرافي والسياسي للعراق.

كل هذه الجرائم كانت ردًا على المطالب المستمرة لشعب كوردستان في نيل أبسط الحقوق الأساسية، التي كانت تهدف في النهاية إلى تحقيق الحرية والاستقلال؛ لذا مع رفض الدولة العراقية القاطع لتلبية هذه المطالب، لجأت إلى "الحل النهائي"، الذي تجسد في الحلول الأمنية والعسكرية، كوسيلة للقضاء على الوجود الكوردي.

الأنفال كـ «الحل النهائي»

لم يكن قرار تنفيذ حملات الأنفال في عام 1987، خلال ذروة الحرب العراقية – الإيرانية مجرد إجراء عسكري عابر، بل كان نتاج تخطيط ممنهج للحكومة العراقية التي كانت تسعى إلى استغلال ظروف الحرب للقضاء على الوجود الكوردي في العراق. السؤال المحوري هنا هو: لماذا تم التخطيط لهذه الحملة العسكرية الواسعة النطاق ضد كوردستان خلال الحرب؟

التاريخ يُظهر أن العديد من جرائم الإبادة الجماعية وقعت خلال الحروب، إذ استغل الجناة الفوضى والصراعات الدائرة لتنفيذ مخططاتهم القاتلة. فمن الإبادة الجماعية للأرمن خلال الحرب العالمية الأولى، عندما صورت الدولة العثمانية الأرمن كـ"طابور خامس" متعاون مع الأعداء، إلى الإبادة الجماعية خلال الحرب العالمية الثانية، إذ استغلت ألمانيا النازية الفوضى الناجمة عن احتلال بولندا والتصعيد العسكري ضد الاتحاد السوفييتي لبدء عمليات الإبادة الجماعية المنظمة.

كذلك الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994 جاءت كنتيجة مباشرة للحرب الأهلية بين الحكومة الهوتوية والجبهة الوطنية الرواندية، التي كانت بقيادة التوتسي. بالمثل شهدت البوسنة والهرسك في أوائل التسعينيات إبادة جماعية خلال تفكك يوغوسلافيا، في حين أن الإبادة الجماعية في كمبوديا جاءت كنتيجة لاستمرار الحرب الفيتنامية.

هذه الأمثلة التي تشير إلى أن الحرب غالبًا ما توفر بيئة مناسبة لتنفيذ الإبادة الجماعية، إذ تمنح الجناة غطاءً سياسيًا وعسكريًا يسوّغون به جرائمهم. وكما يشير أليكس ألفاريز، فإن «كل هذه النزاعات أسهمت في خلق بيئة مؤاتية للسياسات والممارسات الإبادية، إذ أتاحت الفرصة لتنفيذ عمليات تصفية جماعية للسكان» (Alvarez, Alex, 2016:101).

استغلال الحرب العراقية - الإيرانية كذريعة للإبادة الجماعية

في العراق، كان النظام البعثي منشغلًا بالحرب ضد إيران، لكنه في الوقت ذاته كان يركز على إنهاء المسألة الكوردية بشكل جذري. الدليل على ذلك هو تسلسل الأحداث التي شهدتها مدة الحرب:

1. مع بداية الحرب عام 1980، بدأ النظام العراقي حملته ضد الكورد الفيليين، مما أسفر عن عمليات قتل واسعة النطاق بحق هذه الفئة، إضافة إلى التهجير القسري لمئات الآلاف منهم.

2. في عام 1983، جاء الدور على البارزانيين، إذ تم اعتقال الآلاف من رجال العشيرة وتم إعدامهم بشكل جماعي.

3. ابتداءً من عام 1987، بدأ التخطيط الفعلي لحملات الأنفال، التي بلغت ذروتها بين عامي 1987-1989، إذ تم استهداف القرى الكوردية بشكل ممنهج.

الأنفال لم تكن مجرد عمليات عسكرية، بل كانت جزءًا من استراتيجية طويلة الأمد تبنتها الحكومة العراقية لاستغلال الحرب كفرصة سانحة لتنفيذ "حل نهائي" ضد الكورد، مما يظهر أن البعثيين نظروا إلى الصراع العسكري كأداة لتمرير سياساتهم الإباديّة.

دراسة حالتين كنموذج لسياسات الإبادة الجماعية في العراق

تناقش هذه الدراسة حالتين رئيسيتين تمثلان نتيجة مباشرة للخطط والسياسات التي بدأتها الحكومة العراقية منذ عام 1980، وتصاعدت في عام 1983، حتى بلغت ذروتها مع انطلاق حملات الأنفال. هاتان الحالتان، رغم اختلافهما من حيث التنفيذ والأدوات المستخدمة، إلا أنهما مترابطتان، إذ تم تنفيذهما بالتزامن مع بداية حملات الأنفال التي شملت قصف حلبجة بالأسلحة الكيميائية إلى جانب تدمير المناطق الأخرى في كردستان.

مراحل تنفيذ جرائم الأنفال

بدأت جرائم الأنفال وفقًا للمراحل (Adalat,2008 108,) الآتية:

1. إجراء تعداد سكاني لسنة 1987 شامل في جميع أنحاء العراق بهدف تحديد وتصنيف السكان، وجمع معلومات تفصيلية عن أماكن إقامتهم، في خطوة تمهيدية لتحديد الأهداف بدقة.

2. صدور قرار مجلس قيادة الثورة الذي منح صلاحيات مطلقة لعمليات التجميع والتهجير، بموجب القرار رقم 160 الصادر في 29/ 3/ 1978.

3. إصدار أوامر مباشرة من قيادة مكتب تنظيم الشمال لتنفيذ عمليات التصفية بطريقة وحشية وشاملة، بموجب القرار رقم 28/ 4008 الصادر في 20/ 6/ 1987.

جميع هذه المراحل تمت تحت إشراف مباشر من صدام حسين، الذي كان يقود عمليات الإبادة الجماعية من أعلى هرم السلطة في العراق. توضح هذه المراحل نية النظام العراقي في التخطيط للإبادة الجماعية، إذ صدرت الأوامر قبل أكثر من ستة أشهر من تنفيذ العمليات على الأرض؛ مما يثبت أن الأنفال لم تكن مجرد عملية عسكرية، بل كانت جزءًا من استراتيجية متعمدة وممنهجة للإبادة الجماعية.

التخطيط والتوثيق

يتطلب تنفيذ عمليات الإبادة الجماعية تخطيطًا مسبقًا، وهو أحد المراحل الأساسية في تنفيذ الإبادة الجماعية وفقًا لنظرية جريجوري ستانتون (Stanton, G.H., 2013).

وبالاستناد إلى الوثائق المتوفرة، نجد أن صدام حسين، بصفته رئيس مجلس قيادة الثورة، الذي كان أعلى هيئة بعثية في العراق، أصدر القرار رقم (160) في عام 1987، الذي كلف بموجبه علي حسن المجيد بقيادة مكتب تنظيم الشمال. وكان الهدف الرسمي المعلن لهذا التكليف هو "حماية الأمن والاستقرار في المنطقة"، إلا أن الهدف الحقيقي كان تنفيذ عمليات التصفية الجماعية ضمن خطة منظمة لإبادة الكورد.

دور علي حسن المجيد في تنفيذ الإبادة الجماعية

بموجب الصلاحيات الممنوحة له، أشرف علي حسن المجيد على تنفيذ أوامر القيادة البعثية، إذ كان يتمتع بصلاحيات مطلقة في المنطقة الشمالية، بما في ذلك المناطق ذات الحكم الذاتي، التي استُخدمت كغطاء لتنفيذ عمليات التطهير العرقي والإبادة الجماعية.

تُظهر هذه الوثائق أن الأنفال لم تكن مجرد عمليات عسكرية مؤقتة، بل كانت جزءًا من مخطط أوسع، استُخدمت فيه الدولة بأجهزتها الأمنية والعسكرية والإدارية لتصفية جزء من سكان العراق بناءً على هويتهم القومية.

رقم القرار 160

تاريخ القرار 29/ 3/ 1987

قرار

استنادا إلى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين، والفقرة (أ) من المادة الثالثة والأربعين، من الدستور وتنفيذا لما تقرر في الاجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة لحزب البعث العربي الاشتراكي المنعقد في 18/ 3/ 1987.

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة في 29/ 3/ 1987 ما يلي:

أولا- يقوم الرفيق على حسن المجيد عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي بتمثيل القيادة القطرية للحزب ومجلس قيادة الثورة في تنفيذ سياستهما في عموم المنطقة الشمالية وبضمنها منطقة كوردستان للحكم الذاتي بهدف حماية الأمن والنظام وكفالة الاستقرار فيها وتطبيق قانون الحكم الذاتي في المنطقة.

ثانيا- يتولى الرفيق عضو القيادة القطرية لتحقيق أهداف هذا القرار صلاحية التقرير الملزم لجميع أجهزة الدولة المدنية والعسكرية والأمنية، وبوجه خاص الصلاحيات المنوطة بمجلس الأمن القومي ولجنة شؤون الشمال.

ثالثا - ترتبط الجهات التالية في عموم المنطقة الشمالية بالرفيق عضو القيادة القطرية وتلتزم بالقرارات والتوجيهات الصادرة عنه التي تكون واجهة التنفيذ بموجب هذا القرار.

1. المجلس التنفيذي لمنطقة كوردستان للحكم الذاتي.

2. محافظو المحافظات برؤساء الوحدات الادارية التابعين لوزارة الحكم المحلي.

٣. أجهزة المخابرات وقوى الأمن الداخلي والاستخبارات العسكرية .

٤. قيادات الجيش الشعبي.

رابعا- تلتزم القيادات العسكرية في المنطقة بأوامر الرفيق عضو القيادة القطرية بكل ما يعمل بـ (أولا) من هذا القرار.

خامسا- يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وحتى إشعار آخر، وتوقف العمل بالأحكام القانونية التي تتعارض وأحكام هذا القرار.

صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة.

انظر الملحق (1) الشكل (1 & 2) القرار 160

القرار رقم 160: الأهداف والمخططات الواضحة لنظام العراق البعثي

يكشف القرار رقم (160) بوضوح عن النهج الممنهج والخطة الواضحة لنظام العراق البعثي. في هذا السياق هناك عدة ملاحظات رئيسة تستوجب التوقف عندها وتحليلها بشكل دقيق:

أولاً:

1- القرارات صدرت من قيادة حزب البعث واستندت إلى دستور معدل يخدم أهداف النظام، على الرغم من أن الدستور أشار إلى الكورد والعرب كشركاء في الدولة، إلا أنه في الممارسة الفعلية، لم يتم منح أي اعتبار فعلي لحقوق الكورد وخصوصيتهم القومية.

2- القرار صُدِر قبل أكثر من عشرة أشهر من بدء حملات الأنفال؛ مما يؤكد التخطيط المسبق والمقصود لهذه العملية.

3- جميع إمكانيات الدولة تم تسخيرها لتنفيذ الإبادة الجماعية، في حين حرص قادة النظام على تأمين أنفسهم قانونيًا ضد أي مساءلة مستقبلية.

ثانياً:

1- تم منح علي حسن المجيد سلطات مطلقة بصفته المسؤول الأول عن شمال العراق، ليتمكن من تنفيذ عمليات الإبادة دون أي قيود أو رقابة.

2- القرار نصَّ على أن المجيد يمثل القيادة السياسية العليا في العراق، وأن المنطقة الكوردية بأكملها تقع تحت سيطرته المباشرة.

3- هذا يعني أنه تم تفويضه رسميًا بسلطات مفتوحة، مما أتاح له تنفيذ أي نوع من الجرائم، بما في ذلك التطهير العرقي، دون أي مساءلة قانونية أو سياسية.

ثالثاً:

1- بعد وصول حزب البعث إلى السلطة عام 1968، سعى إلى فرض الاستقرار من خلال الهيمنة السياسية المطلقة، ولذلك تم التوصل إلى اتفاقية الحكم الذاتي مع الحركة الكوردية عام 1970، لكنها لم تُنفَّذ فعليًا، وإنما تم استغلالها كأداة لاستيعاب الكورد تحت الهيمنة البعثية.

2- مع مرور الوقت، أصبحت المناطق الكوردية تحت سيطرة القوات الأمنية العراقية بالكامل، دون أي سلطة فعلية للحكم الذاتي.

رابعاً:

1- قدم النظام العراقي تسويغات أمنية لتغطية عمليات القتل الجماعي، مثل "حفظ الأمن والاستقرار"، بينما كانت الحقيقة هي فرض سياسة التطهير العرقي والمجازر المنظمة.

2- كل كوردستان العراق كانت تحت السيطرة الأمنية والعسكرية الصارمة، ومع ذلك، استمرت الحكومة العراقية في استخدام القوة المفرطة ضد الكورد، رغم أن بعض المناطق كانت خالية تمامًا من المسلحين.

خامساً:

1- جميع هذه القرارات تؤكد أن النظام البعثي في العراق لم يكن ينوي أبدًا التفاوض أو منح أي حقوق للكورد، بل كان يسعى لإنهاء القضية الكوردية بالكامل، باستخدام العنف المفرط والإبادة الجماعية كحل نهائي.

2- في أواخر السبعينيات، تم تجميع آلاف القرويين في معسكرات قسرية، إذ تم القضاء على أنماط الحياة الريفية التقليدية للكورد.

3- الحرب بين العراق وإيران زادت من سوء الوضع، إذ تحول الكورد إلى ضحايا لصراع لم يكونوا طرفًا فيه، مما أدى إلى موجات نزوح وهروب جماعي.

4- بعد حملات الأنفال، دخل الكورد في حالة من الصدمة الجماعية، ولم يستعيدوا تماسكهم الاجتماعي حتى انتفاضة 1991.

كوثيقة لتتبع العملية، بعد صدور القرار (160) عن مجلس قيادة الثورة في العراق، صدر مباشرةً القرار (28/ 4008) كأول خطوة تنفيذية وإشراف ميداني مباشر من قبل علي حسن المجيد، مسؤول مكتب تنظيم الشمال، لتنفيذ عملية الإبادة الجماعية.

تنفيذ القرار والوثيقة الرسمية

قرار قيادة مكتب تنظيم الشمال، رقم (28/ 4008) لعام 1987، كان أول إجراء تنفيذي مباشر بدأه علي حسن المجيد بصفته مسؤول مكتب تنظيم الشمال. صدر القرار بتاريخ 20/ 6/ 1987، وتم توجيهه إلى الفيالق الثلاثة التابعة للجيش العراقي، وهي الفيلق الأول، الفيلق الثاني، والفيلق الخامس.

يمكن اعتبار هذا القرار بمثابة مانيفستو للإبادة الجماعية (Adalat, 2008, 108)، إذ يتكون من سبع نقاط رئيسة، يتم فيها تحديد المناطق المحظورة أمنيًا، مما يعني تصميم تلك المناطق لتكون هدفًا مباشرًا لعمليات الإبادة الجماعية. ويُحدد القرار أن (22) يونيو 1987 هو تاريخ بدء العمليات العسكرية، أي بعد ثلاثة أشهر تقريبًا من تعيين علي حسن المجيد مسؤولًا لمكتب تنظيم الشمال.

النص الرسمي للقرار رقم ٢٨/ ٤٠٠٨:

مكتب تنظيم الشمال

من/ قيادة مكتب تنظيم الشمال

إلى/ قادة الفيلق الأول/ قادة الفيلق الثاني/ قادة الفيلق الخامس

م/ التعامل مع القرى المحذورة أمنيا

بالنظر لانتهاء المدة المعلنة رسميا، "لتجيمع هذه القرى والتي ستنتهي موعدها يوم (21) حزيران 1987، قررنا العمل ابتداءً من 22 حزيران 1987 وصعودا" بناء على (1) تعتبر جميع القرى المحذورة أمنياً والتي لم تزال لحد الآن أماكن لتواجد المخربين عملاء إيران وسليلي الخيانة وأمثالهم من خونة للعراق (2)، يحرم التواجد البشري والحيواني فيها نهائيا، وتعتبر منطقة عمليات محرمة ويكون الرمي فيها حراً غير مقيد باية تعليمات ما لم تصدر من مقرنا (.) (3) يحرم السفر منها وإليها أو الزراعة والاستثمار الزراعي أو النباتي والحيواني وعلى جميع الأجهزة المختصة متابعة هذا

الموضوع بجدية كل ضمن اختصاصه (.) (4) تعد قيادات الفيالق ضربات خاصة بين فترة وأخرى بالمدفعية والسمتيات والطائرات لقتل أكبر عدد ممكن من المتواجدين ضمن هذه المحرمات وخلال جميع الأوقات ليلا ونهارا وإعلامنا (.) (5) حجز جميع من يلقى عليه القبض لتواجدهم ضمن قرى هذه المنطقة وتحقق معه الأجهزة الأمنية وينفذ حكم الإعدام لمن يتجاوز عمره (15) سنة داخل صعودا إلى عمر (70) سنة داخل بعد الاستفادة من معلوماتهم وإعلامنا (.) (6) تقوم الأجهزة المختصة بالتنسيق مع من يسلم نفسه إلى الأجهزة الحكومية أو الحزبية.

يتبع لطفا

(الصفحة الثانية)

لمدة أقصاها ثلاثة أيام وإذا تطلب الأمر لحد عشرة أيام لا بد من إعلامنا عن مثل هذه الحالات وإذا استوجب التحقيق أكثر من هذه المدة عليهم أخذ موافقتنا هاتفيا أو برقيا وعن طريق الرفيق طاهر العاني (٠) (٧) يعتبر كل ما يحمل عليه مستشارو أفواج الدفاع الوطني أو مقاتلوهم يؤول إليهم مجانا ما عدا الأسلحة الثقيلة والساندة والمتوسطة أما الأسلحة الخفيفة فتبقى لديهم ويتم إعلامنا بأعداد هذه الأسلحة فقط، وعلى قيادة الجحافل أن تنشط لتبليغ جميع المستشارين وأمراء السرايا والمفارز وإعلامنا بالتفصيل من نشاطاتهم ضمن أفواج الدفاع الوطني (٠) مكرر رئاسة المجلس التشريعي (٠) رئاسة المجلس التنفيذي (٠) جهاز المخابرات (٠) رئاسة أركان الجيش(٠) محافظو (رؤساء اللجان الأمنية) نينوي . التأميم، ديالي، صلاح الدين، السليمانية، أربيل. دهوك (٠) أمناء سر فروع المحافظات أعلاه (٠) مديرية الاستخبارات العسكرية العامة (٠) مديرية الأمن العامة(٠) مدير أمن منطقة الحكم الذاتي (٠) منظومة استخبارات المنطقة الشمالية (٠) منظومة استخبارات المنطقة الشرقية (٠) مدراء أمن محافظات – نينوي . التأميم، ديالى، صلاح الدين، السليمانية، أربيل، دهوك (٠) يرجى الاطلاع والتنفيذ كل ضمن اختصاصه (٠) انبؤونا . السليمانية .

توقيع

الرفيق علي حسن المجيد

عضو القيادة القطرية – أمين سر مكتب تنظيم الشمال

أنظر الملحق (2) الشكل (1 & 2) القرار 28/ 4008

نتائج القرار 28/ 4008: تنفيذ عملية الإبادة الجماعية في المناطق الكوردية

تشير التحليلات الدقيقة لمضمون القرار 28/ 400 إلى مؤشرات خطيرة تظهر النية الحقيقية للنظام العراقي في القضاء على الوجود الكوردي من خلال عمليات منظمة وممنهجة. فبموجب هذا القرار، لم تكن عمليات القتل والتهجير نتيجة لحرب أو مواجهة عسكرية، بل كانت مخططًا مدروسًا مسبقًا استُخدمت فيه آليات الدولة لتنفيذ الإبادة الجماعية بحق الكورد.

أولًا: تصنيف المناطق المحظورة أمنيًا كمرحلة تمهيدية للإبادة الجماعية

وفقًا لهذا القرار، تم تصميم جميع هذه المناطق المحظورة أمنيًا بحيث تم تصنيفها كمناطق خطرة، مع توصيفها من قبل السلطات العراقية آنذاك بأنها مناطق «للمخربين، أولئك الذين باعوا أنفسهم لإيران، والخونة الأنجاس ومن على شاكلتهم من خونة العراق»، سواء كانوا متواجدين فيها أم لا. هذا يعني أن القرار كان يشمل جميع المناطق المحددة، بغض النظر عما إذا كان من فيها من المعارضين للحكومة أم لا. وأنه منح الأجهزة الأمنية العراقية تفويضًا مطلقًا لاستهداف كل من يتواجد في هذه المناطق.

ثانيًا: منع أي شكل من أشكال البقاء في المناطق المستهدفة

في النقطة الثانية من القرار، تم توضيح تفاصيل تنفيذ العمليات بشكل أكثر تحديدًا، إذ تم حظر أي شكل من أشكال الحياة البشرية أو الحيوانية في هذه المناطق. وتحديدها على الخرائط باللون الأحمر، مما يشير إلى أن أكبر مساحة من جنوب كوردستان قد أُدرجت ضمن هذه المناطق المحظورة، وامتدّ ذلك ليشمل المناطق القريبة من المناطق العربية وصولًا إلى أبعد نقطة في المنطقة الكوردية. هذا يعني أن الوصف الوارد في النقطة الأولى لم يكن مجرد ذريعة للاجتياح، وإنما كان الهدف الرئيسي القضاء على أي وجود في هذه المناطق، سواء كان لسكان مدنيين أو غير ذلك. وأن معظم هذه المناطق كانت خاضعة أصلًا لسيطرة الجيش العراقي ولم تكن تحتوي على أي قوة مسلحة أو مقاومة تذكر.

ثالثًا: تنفيذ العمليات الميدانية وفق خطة ممنهجة

تصريحات علي حسن المجيد، التي تم توثيقها في تسجيلات صوتية، كشفت عن نية النظام في توسيع نطاق القتل والتهجير القسري، إذ قال:«قمنا بترحيل جميع القرى التي كانت قريبة من الطرق، فإما أن يكون سكانها داعمين للمخربين، أو متعاونين معهم، أو على الأقل ليس لديهم صلة بهم».

هذه التصريحات تعكس أن الهدف لم يكن القضاء على "المتمردين" أو المسلحين فقط، بل كان استهداف كل من يعيش في تلك القرى، حتى لو لم يكن لهم أي صلة بالأحداث السياسية أو العسكرية.

على سبيل المثال، في منطقة شيخان في باديناں خلال حملات الأنفال في أواخر الثمانينات، تم تصنيف القرى ضمن المناطق المحظورة فقط بسبب كونها قرى كوردية، دون أي سبب آخر. كذلك منطقة گرميان، ناحية سليمان بيك، وقضاء طوزخورماتو، والتي أُلحقت إداريًا بمحافظة صلاح الدين، تم تصنيفها كمناطق محظورة فقط لكون سكانها من الكورد.

أمثلة أخرى تشمل:

- قرية نوجول التي تبعد خمس دقائق فقط عن مركز قضاء طوزخورماتو.
- القرى القريبة من مدينة كركوك، مثل چيمن، گوپتەپە، آغجلر، شوان وشيخ بزيني، والتي لم تكن بعيدة جدًا عن مركز المدينة، ورغم ذلك تم تصنيفها ضمن المناطق المحظورة دون سبب سوى كونها قرى كوردية.
- السبب الوحيد لاستهداف هذه القرى، وفقًا للوثائق والممارسات الميدانية، هو أن سكانها كانوا كوردًا، وليس لأي سبب أمني أو عسكري آخر

مثال على الاستهداف الشخصي – قصة عاصي مصطفى

إحدى القرى التي استُهدفت ضمن هذه المناطق كانت قرية عاصي مصطفى. وُلد عاصي عام 1955 وكان فلاحًا فقيرًا من قرية زينانة التابعة لناحية سنكاو في قضاء جمجمال. خدم سابقًا في الجيش العراقي، لكنه في عام 1982 تم استدعاؤه كجندي احتياطي في الحرب العراقية الإيرانية وأُرسل إلى الجبهات مع وحدات الجيش العراقي.

في 27 فبراير 1982، وبعد هزيمة الجيش العراقي في إحدى المعارك، أُسر عاسي من قبل القوات الإيرانية. وبعد تسع سنوات من الأسر، تم الإفراج عنه في عام 1991 خلال عمليات تبادل الأسرى، فعاد إلى كردستان العراق.

ولكن عندما عاد إلى منزله، تفاجأ باختفاء عائلته بالكامل، وعلم من الجيران أن زوجته وأطفاله قد اعتُقلوا من قبل الجيش العراقي ونُقلوا إلى جهة مجهولة.

في البداية، ذهب عاسي إلى مديرية الأمن في جمجمال للاستفسار عن عائلته، ولكن لم يحصل على أي معلومات. ثم سافر إلى بغداد، إذ قدّم التماسًا رسميًا إلى ديوان رئاسة الجمهورية في العراق، أملاً في الحصول على أي أخبار عن أسرته.

بعد 25 يومًا من الانتظار والأمل والقلق، تلقى أخيرًا ردًا رسميًا من ديوان رئاسة الجمهورية، ووقّعه المسؤول سعدون علوان مصلح، وجاء في الرد:

الرقم: ش.ع.ب/ 165650

التاريخ: 10 ربيع الثاني 1411 هـ

إلى/ السيد عاسي مصطفى أحمد

محافظة السليمانية / قضاء جمجمال / شارع بيكس / مسجد الحاج إبراهيم

الموضوع: طلبك المقدم بتاريخ 4/ 10/ 1990

«زوجتك وأطفالك قد فُقدوا خلال عمليات الأنفال التي جرت عام 1988 في المنطقة الشمالية.»

مع التقدير..

التوقيع: سعدون علوان مصلح

ديوان رئاسة الجمهورية

إذا كانت إبادة أقلية مدنية بالكامل أمرًا طبيعيًا، فإن هذه الأنواع من القصص تصبح أيضًا طبيعية. لذلك، دون أي اعتذار أو مراجعة، يتم نقل أخبار وفاة أحبائهم بدم بارد، حتى لو كانوا قد خدموا في جيش ذلك البلد أو دافعوا عنه، فمجرد كونهم كوردًا يعني أنهم بلا حقوق، لا حق لهم في المواطنة، ولا حتى أن يكونوا بعثيين، ولا حتى أن يكونوا جنودًا يدافعون عن ذلك البلد، فلا أحد يسمع صرخة عاسي.

ما هو مهم في هذه القصة هو أن السلطة العراقية تعاملت مع الكورد على أساس "الإبادة"، ولم يكن يهم من كان حليفًا ومن كان عدوًا، لأن الكورد جميعهم اعتُبروا أعداءً في الأساس.

علاوة على ذلك، كانت الحكومة العراقية والسلطة السياسية في العراق على دراية تامة بأن المسلحين لم يكونوا متمركزين في أماكن محددة. لم تكن هناك أضرار تذكر للمسلحين، إلا إذا كانوا في موقع دفاعي، ولكن المستهدف الحقيقي كان المدنيون. لهذا السبب، حتى في المناطق التي لم تكن فيها قوات الأمن العراقية، كلما أرادوا، كانوا قادرين على الوصول إليها بسهولة والسيطرة عليها.

ثانيًا: في النقطة الثانية، يتم الإشارة إلى أن المناطق المستهدفة، التي تم تحديدها في الخريطة رقم()، كانت مناطق مفتوحة للعمليات العسكرية والقصف دون أي قيود، إذ لم يكن وجود أي إنسان أو حتى حيوان مسموحًا بها.

وهذا يعني أن المناطق الوحيدة التي بقيت على قيد الحياة كانت المدن الكبيرة مثل هولير (أربيل)، السليمانية، وكركوك، التي لم تُستهدف بشكل مباشر.

ثالثًا: في البند الثالث، يتم توضيح التفاصيل بشكل أعمق، إذ يُمنع منعًا باتًا أي نوع من التنقل من وإلى المناطق المحظورة لأي غرض كان، سواء كان ذلك لأغراض الزراعة، أو لإعادة تأهيل الأراضي الزراعية، أو لتربية الماشية. وهذا يعني فرض حصار شامل على جميع هذه المناطق، بحيث يتم تصنيف جميع السكان المدنيين المتواجدين فيها كأهداف مشروعة، دون أي استثناء أو مراعاة لحقوقهم الإنسانية. وتم إلزام جميع المؤسسات المختصة باتخاذ إجراءات صارمة وفقًا لاعتبارات اقتصادية وسياسية وعسكرية محددة. هذه التوجيهات تشكل مرحلة ما قبل التصفية، إذ تعتبر خطوة تمهيدية قبل تنفيذ عمليات الإبادة الفعلية، مما يدل على أن تحديد المناطق المستهدفة هو جزء من عمليات الإبادة الجماعية.

رابعًا: في هذا القرار، طُلب من قادة الفيالق الثلاثة الرئيسية الاستعداد لشن عمليات قصف جوي ومدفعي وبالمروحيات والطائرات الحربية على المناطق المحظورة أمنيًا، بهدف القضاء على أكبر عدد ممكن من المواطنين الكورد. وقد شمل القتل جميع المناطق المحظورة، ولم يكن هناك تمييز زمني بين الليل والنهار. كانت اللغة المستخدمة في القرار واضحة جدًا، مما يعكس النية المسبقة والاستعداد الكامل لتنفيذ المجازر الجماعية كجزء من مرحلة التخطيط والإعداد. لم يكن هناك فرق بين المناطق المستهدفة، بل كان وجودها بحد ذاته كافيًا لتنفيذ عمليات القتل الجماعي والإبادة.

خامسًا: ينص البند الخامس على خطة لتنفيذ عمليات التصفية داخل هذه المناطق من خلال اعتقال جميع الأشخاص الذين يتم العثور عليهم هناك، ومن ثم تنفيذ حكم الإعدام بحق كل من تتراوح أعمارهم بين (15 و70) عامًا بعد استجوابهم واستخلاص المعلومات منهم. عند التمعن في هذا القرار، يتضح مدى القسوة والعداء الشديد الذي كانت تحمله السلطة العراقية تجاه الكورد، إذ إن القرار نفسه يتناقض مع جميع القوانين والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الأطفال، وحقوق الإنسان، وحظر الإعدام خارج نطاق القانون.

الأبعاد المختلفة للعملية

تميزت هذه العملية بأبعاد متعددة. إذ تم توجيه جميع الدوائر الحكومية والأجهزة الأمنية والعسكرية في مدن كردستان، لتسخير كل إمكانياتها من أجل تنفيذ الخطة بنجاح، بهدف القضاء نهائيًا على جزء معين من الشعب الكوردي.

في هذا السياق، نشير إلى قرار سري وخاص صادر عن مديرية الأمن في أربيل بتاريخ 11/ 10/ 1987، تم توجيهه إلى جميع الإدارات الأمنية والسياسية، بهدف إجراء إحصاء شامل وترحيل العوائل التي تم تصنيفها على أنها "عائلات المخربين". ومن الجدير بالذكر أن المقصود بهذه التسمية هم جميع العائلات التي تسكن المناطق المحددة كأهداف للإبادة الجماعية.

بسم الله الرحمن الرحيم

سرى وشخصي

الأمن العامة

مديرية أمن محافظة أربيل العدد / و س 2 / 13022 التاريخ / 11/ 10/ 1987

إلى / كافة مديريات أمن الأقسام وشعب السياسية

م/ جرد وترحيل عوائل المخربين

في ضوء الاجتماع المنعقد بتاريخ 6/ 9/ 1987 برئاسة الرفيق علي حسن المجيد امين سر مكتب تنظيم الشمال وحضره محافظو ومسؤولو فروع الحزب في المنطقة الشمالية تنسب ما يلي :-

١)، تقوم اللجان الأمنية في المحافظات الشمالية بتقديم جرد بعوائل المخربين ويباشر بعد الانتهاء من الجرد بترحيل: تلك العوائل إلى مناطق تواجد ذويهم من المخربين عدا الذكور منهم بين من (12) سنة داخل إلى (50)، منه فيتم حجزهم وتستثني من هذه الإجراءات العوائل التي لها شهداء أو مفقودين أو أسرى أو عسكريين أو مقاتلين في أفواج الدفاع الوطني ففي هذه الحالة يتم ترحيل الأم فقط إلى جانب ابنها المخرب.

٢)، يبشار بعقد ندوات جماهيرية واجتماعات إدارية يجرى خلالها التثقيف على أهمية عملية التعداد السكاني العام المقرر في 17 10/ 1987.

٣)، لا تقبل عودة النادمين من المخربين بدون أسلحتهم اعتبارا من يوم 6/ 9/ 1987 إلى 17/ 10/ 1987 وبعـــــد 17/ 10 / 1987 لا تقبل عودتهم حتى وان جلبوا أسلحتهم.

للاطلاع واتخاذ ما يلزم رجاء

مدير الأمن

مديرية أمن محافظة أربيل

الملحق (3) الشكل (1) الوثيقة: 13022

تحليل الوثيقة الرسمية الصادرة عن مديرية أمن محافظة أربيل – 11/ 10/ 1987

تُعد هذه الوثيقة الصادرة عن مديرية أمن محافظة أربيل في 11 أكتوبر 1987 واحدة من الأدلة الدامغة على التخطيط الممنهج لعمليات التصفية العرقية والتهجير القسري بحق الكورد خلال حملة الأنفال. الوثيقة توضح كيفية تنفيذ أوامر علي حسن المجيد، الذي كان آنذاك مسؤولًا عن مكتب تنظيم الشمال، والمتعلقة بجرد وترحيل عائلات الكورد المصنفة تحت مسمى «المخربين»، وهو المصطلح الذي استخدمته السلطات العراقية لوصف أي شخص كوردي يُشتبه في تعاطفه مع المعارضة أو البيشمركة.

أولًا: استخدام مصطلحات تضليلية للتغطية على الإبادة الجماعية

استخدام مصطلح «المخربين» للإشارة إلى الكورد المستهدفين يعكس استراتيجية الحكومة في تجريم الجماعات العرقية بأكملها لتبرير اضطهادها.

مصطلح «الجرد والترحيل» هو تعبير مخفف عن عمليات التطهير العرقي والتهجير القسري، وهي جريمة ضد الإنسانية وفق القانون الدولي.

عدم الإشارة إلى المحاكمات أو التحقيقات قبل تنفيذ الترحيل يؤكد أن القرار لم يكن مبنيًا على اعتبارات قانونية، بل كان قرارًا سياسيًا يستهدف تصفية جماعية منظمة.

هذا الأسلوب يتطابق مع أساليب الأنظمة التي ارتكبت جرائم إبادة جماعية، مثل النازيين الذين استخدموا مصطلحات مثل "إعادة التوطين" لتغطية على عمليات الإبادة الجماعية لليهود.

ثانيًا: تصفية الذكور واعتقالهم وفق معايير عمرية محددة

كل الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين (12 و50) عامًا يتم احتجازهم؛ مما يعني أن الهدف كان القضاء على الفئة القادرة على المقاومة أو إعادة بناء المجتمع الكوردي.

عدم ذكر أي مسوّغ لاحتجاز هذه الفئة العمرية يؤكد أن الاعتقالات لم تكن لأسباب أمنية، بل كانت جزءًا من الإبادة الجماعية.

هذا التصنيف يظهر محاولة النظام لإبادة الرجال الكورد بشكل خاص، وهي سياسة مشابهة لما حدث في "الإبادة الجماعية في سريبرينتشا"، إذ تم استهداف الذكور البالغين لتدمير الجيل الحالي والمستقبلي للمجتمع الكوردي.

هذا دليل على أن عمليات الأنفال لم تكن مجرد "حملة أمنية"، بل كانت جريمة منظمة تهدف إلى إبادة الكورد من خلال التصفية المباشرة والتهجير القسري.

ثالثًا: استثناء العائلات التي لديها أفراد في الجيش أو أفواج الدفاع الوطني

– الوثيقة تستثني العائلات التي لديها أفراد في الجيش العراقي أو في "أفواج الدفاع الوطني»، وهو ما يكشف أن الحكومة كانت تستخدم هذه القوات كأداة دعائية، لتسويغ أنها لم تستهدف كل الكورد. في الحالات التي يكون للعائلة ابنٌ في البيشمركة، يتم ترحيل الأم فقط إليه، بينما يتم احتجاز بقية الذكور، مما يؤكد أن السياسة كانت تستهدف ضرب نواة المجتمع العائلي الكوردي. هذا الأسلوب مشابه لما قامت به أنظمة شمولية أخرى، مثل نظام ستالين الذي كان يستثني بعض الأفراد لإضفاء شرعية زائفة على عمليات التصفية الجماعية.

الوثيقة تكشف أن النظام العراقي كان يستخدم سياسات متعددة للتخلص من السكان الكورد، إما من خلال التصفية المباشرة أو الترحيل القسري أو التلاعب السياسي.

رابعًا: التعداد السكاني كأداة لمزيد من التهجير والرقابة الأمنية

1 – الوثيقة تشير إلى ضرورة عقد ندوات جماهيرية لحث السكان على المشاركة في التعداد السكاني لعام 1987.

2 – التعداد السكاني لم يكن مجرد إجراء إداري، بل كان أداة لمراقبة السكان وتصنيفهم لتسهيل عمليات الاعتقال والتهجير.

3 – بعد التعداد السكاني، تم تصنيف آلاف العائلات على أنها "غير قانونية"؛ مما مهد الطريق لعمليات الأنفال التي تبعتها.

4 – هذا يؤكد أن النظام البعثي استخدم التعداد السكاني ليس كأداة إدارية، بل كجزء من التخطيط للإبادة الجماعية والتهجير القسري.

خامسًا: منع عودة المنشقين بعد تاريخ معين، حتى لو سلموا أسلحتهم

الوثيقة تنص بوضوح على أنه بعد 17/ 10/ 1987 لن يتم قبول عودة أي كوردي انشق أو انضم إلى البيشمركة، حتى لو قام بتسليم سلاحه.

هذا يعني أن الحكومة لم تكن تهدف إلى إعادة الاندماج أو المصالحة، بل كانت تهدف إلى تصفية كل من خرج عن سيطرتها.

رفض عودة المنشقين حتى بعد تسليم سلاحهم هو دليل على أن النظام لم يكن يسعى لاستعادة السيطرة فقط، بل كان يسعى إلى محو أي تهديد كوردي محتمل نهائيًا.

هذه السياسة تتطابق مع سياسات "عدم التسامح" التي استخدمتها الأنظمة الفاشية ضد الجماعات العرقية التي كانت تعتبرها تهديدًا، مثل ما فعله النازيون مع اليهود والغجر خلال الحرب العالمية الثانية.

الاستنتاج

يكشف تحليل هذا القرار أن الإبادة الجماعية بحق الكورد لم تكن مجرد حملة عسكرية لمواجهة التمرد، بل كانت خطة ممنهجة لتصفية الشعب الكوردي من مناطقه الأصلية.

1- لم تكن هناك أي محاولة لتمييز المدنيين عن المسلحين، بل كان الهدف هو تصفية كل من ينتمي إلى القومية الكوردية.

2- تمت عمليات التهجير والقتل بناءً على الهوية القومية، وليس بناءً على أي معايير أمنية أو عسكرية.

2- كان النظام البعثي ينظر إلى كوردستان كمنطقة يجب إفراغها من سكانها، وليس كجزء من العراق يعيش فيه مواطنون متساوون في الحقوق.

تثبت هذه الحقائق أن الأنفال كانت عملية إبادة جماعية متكاملة الأركان، نفذها النظام العراقي كجزء من "الحل النهائي" من أجل إنهاء الصوت الكوردي المنادي بحقوقه القومية، الى الابد.

الاستنتاج والتوصيات

تكشف هذه الدراسة عن الأبعاد المروعة لعمليات الإبادة الجماعية التي ارتكبها نظام البعث في العراق ضد الشعب الكوردي، إذ أظهرت الوثائق الرسمية والقرارات الحكومية، مثل القرارين 160 و 28/ 4008، وجود تخطيط ممنهج ومتعمد لتدمير الوجود الكوردي في العراق عبر مراحل متعاقبة من التجريد، والتهجير، والتصفية الجماعية، وصولًا إلى «الحل الأمني النهائي». هذه السياسات كانت تهدف إلى إبادة الكورد بشكل منظم، إذ لم تقتصر على الاستهداف العسكري، بل شملت عمليات الترحيل الجماعي، والقتل العشوائي، والقصف الكيميائي، وتدمير القرى الكوردية بالكامل.

على الرغم من أن **المحكمة الجنائية العراقية العليا** قد اعترفت رسميًا بجرائم الإبادة الجماعية ضد الكورد، إلا أن الحكومة العراقية الحالية لا تزال تتنصل من مسؤولياتها تجاه ضحايا هذه الجرائم. وفي الوقت الذي حصلت فيه مجموعات أخرى، على تعويضات ضخمة نتيجة الانتهاكات التي تعرضوا لها خلال حكم البعث، لا يزال الكورد يعانون من غياب أي إجراءات تعويضية حقيقية، سواء على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، أو السياسي. هذه المفارقة تؤكد وجود تمييز واضح في آليات العدالة الانتقالية، مما يثير تساؤلات حول التزام العراق بالمعايير الدولية لتحقيق العدالة الشاملة لجميع الضحايا.

التوصيات للحكومة العراقية الحالية:

1. تنفيذ تعويضات عادلة للضحايا الكورد – يتوجب على الحكومة تخصيص ميزانية رسمية لتعويض العوائل المتضررة من عمليات الأنفال، والقصف الكيميائي، وحملات التهجير القسري، على غرار التعويضات التي حصلت عليها فئات أخرى من الشعب العراقي، بالإضافة إلى تعويض ضحايا عمليات التعريب والتهجير.

2. إعادة إعمار المناطق المتضررة – ينبغي إطلاق مشاريع تنموية لإعادة تأهيل المناطق التي دمرت خلال عمليات الإبادة الجماعية، بما في ذلك القرى التي تم مسحها من الوجود، وتوفير البنية التحتية اللازمة لعودة النازحين.

3. إصلاح نظام العدالة الانتقالية – ينبغي مراجعة آليات العدالة الانتقالية في العراق لضمان عدم التمييز بين الضحايا على أساس الانتماء القومي أو الطائفي، ولضمان تحقيق عدالة شاملة لكل المتضررين من جرائم النظام السابق.

في النهاية، إن مسؤولية الحكومة العراقية لا تقتصر فقط على الاعتراف اللفظي بالجرائم، بل يجب أن تترجم إلى أفعال ملموسة تهدف إلى تحقيق العدالة وتعويض الضحايا. إن أي تأخير في هذا الملف يعد استمرارية للظلم الذي تعرض له الكورد، ويهدد مصداقية الدولة العراقية في التزامها بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية.

الخاتمة

الحل النهائي، القرار الذي اتخذته الحكومة العرقية لإبادة البعد القروي في كوردستان، والبعد الذي تم تحديده وتصميمه بعناية فائقة لخنق المجتمع الكوردي، وجعل مناطقه الآهلة بالسكان منفصلة ومنعزلة عن بعضها البعض وإبقاء المجتمع تحت سيطرة قوات النظام في العراق. وبعد تنفيذ الخطة التي وضعتها قيادة حزب البعث والحكومة العراقية آنذاك، تم السيطرة على معظم المناطق الكوردية، وخلق واقع مأساوي بعد تنفيذ الإبادة الجماعية بشكل جذري ونهائي.

إعلام نظام البعث آنذاك كان يعلن أن العراق يخوض معاركَ ضارية في الشمال ضد الخونة، ولكن التحضير الذي اتبعه النظام بشكل منظم لا تبقي أدنى شك بأن النية الدفينة التي كانت تحمله الحكومة العراقية هو إنهاء الوجود الكوردي على المستوى المعنوي بإبادة جزء منه لكسر شوكة البقية الباقية داخل المدن التي كانت محاصرة بفعل الواقع، بعدما تم إبادة البعد القروي باتباع سياسة الأرض المحروقة.

نظام البعث منذ مجيئه وخاصة بعد فشل الثورة الكوردية في 1974، اتبع سياسة عدوانية ضد كوردستان، التي بدأها بسياسة التعريب والتهجير في معظم المناطق الكوردستانية في محافظات كركوك وديالى والموصل، وبذلك تم تعريب مناطق واسعة وتهجير شرائح كردية متنوعة من تلك المناطق إلى مناطق أخرى بعيدة عن مناطقهم الأصلية. وبعد أن بدأت الحرب العراقية الإيرانية، لم يتوقف النظام عن عدوانيته تجاه الكورد. فكانت حملة إبادة الكورد الفيلية، التي بدأت مع مجيء البعثيين إلى الحكم، ومن ثم إبادة الذكور البارزانيين، ووضع الخطة الشاملة لإكمال ما بدأته الحكومة العراقية آنذاك بإنهاء الوجود الكوردي في المناطق التي تم تصميمها بعناية فائقة لتحويلها إلى مناطق جرداء محروقة بالكامل وتسفير ساكنيها إلى جنوب العراق؛ إذ المقابر المهيئة ودفن ساكنها بشكل جماعي هناك. وفعلا نفذوا سياساتهم ووضعوا الخطط من أجل ما كانوا ينوونه من الحل النهائي.

الوثائق

1. الملحق (1) القرار رقم 160

004546

بأسم الشعب

مجلس قيادة الثـــورة

رقم القرار/ ١٦٠

تاريخ القرار/ ٢٩/ ٣ /١٩٨٧

قـــــرار

استنادا الى احكام الفقرة (٢) من المادة الثانية والاربعين • والفقـــرة (٢) من المادة الثالثة والاربعين من الدستور • وتنفيذا لما قرر في الاجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكـــي المنعقد في ١٨/٣/١٩٨٧ •

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة في ٢٩/٣/١٩٨٧ مايلي :ـــ

اولا • يفوض الرفيق علي حسن المجيد • عضو القيادة القطرية لحزب البعـــث العربي الاشتراكي • بتمثيل القيادة القطرية للحزب ومجلس قيادة الثـــورة في تنفيذ سياستهمـــا في ضوء المنطقة الشمالية وضمنها منطقة كردستان للحكم الذاتي بهدف حماية الامن والنظام وكفالة الاستقرار فيهـــا وتطبيـــق قانون الحكم الذاتي في المنطقة •

ثانيا • يتولى الرفيق عضو القيادة القطرية • لتحقيق اهداف هذا القرار • سلامـــة التقرير الملـــزم لجميع اجهزة الدولـــة المدنية والعسكرية والامنية • ووجـــه خاص السلامات المنوطـــة بمجلس الامن القومي ولجنة شؤون الشـــمال •

ثالثا • ترتبط الجهـــات التالية في ضوء المنطقة الشمالية بالرفيق عضو القيـــادة القطرية وتلتزم بالقرارات والتوجيهـــات الصادرة منه التي تكون واجبـــة التنفيذ بموجب هذا القـــرار •

١ـــ المجلس التنفيذي لمنطقة كردستان للحكم الذاتـــــــي •

٢ـــ محافظو المحافظات ورؤساء الوحدات الادارية التابعـــــــون لوزارة الحكم المحلـــــي •

IST_A0934.042.006

004547

٢

٣- اجهزة المخابرات وقوى الامن الداخلي والاستخبارات العسكرية •

٤- قيادات الجيش الشعبي •

رابعا •تلتزم القيادات العسكرية في المنطقة باوامر الرفيق نائب القيادة القطرية بكل ما يتصل بـ (اولا ") من هذا القرار •

خامسا •يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وحتى اشعار آخر، ويتوقف العمل بالاحكام القانونية التي تتعارض واحكام هذا القرار •

صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة

IST.A0934.042.007

2. الملحق (2) الشكل (1 & 2) القرار 28/ 4008

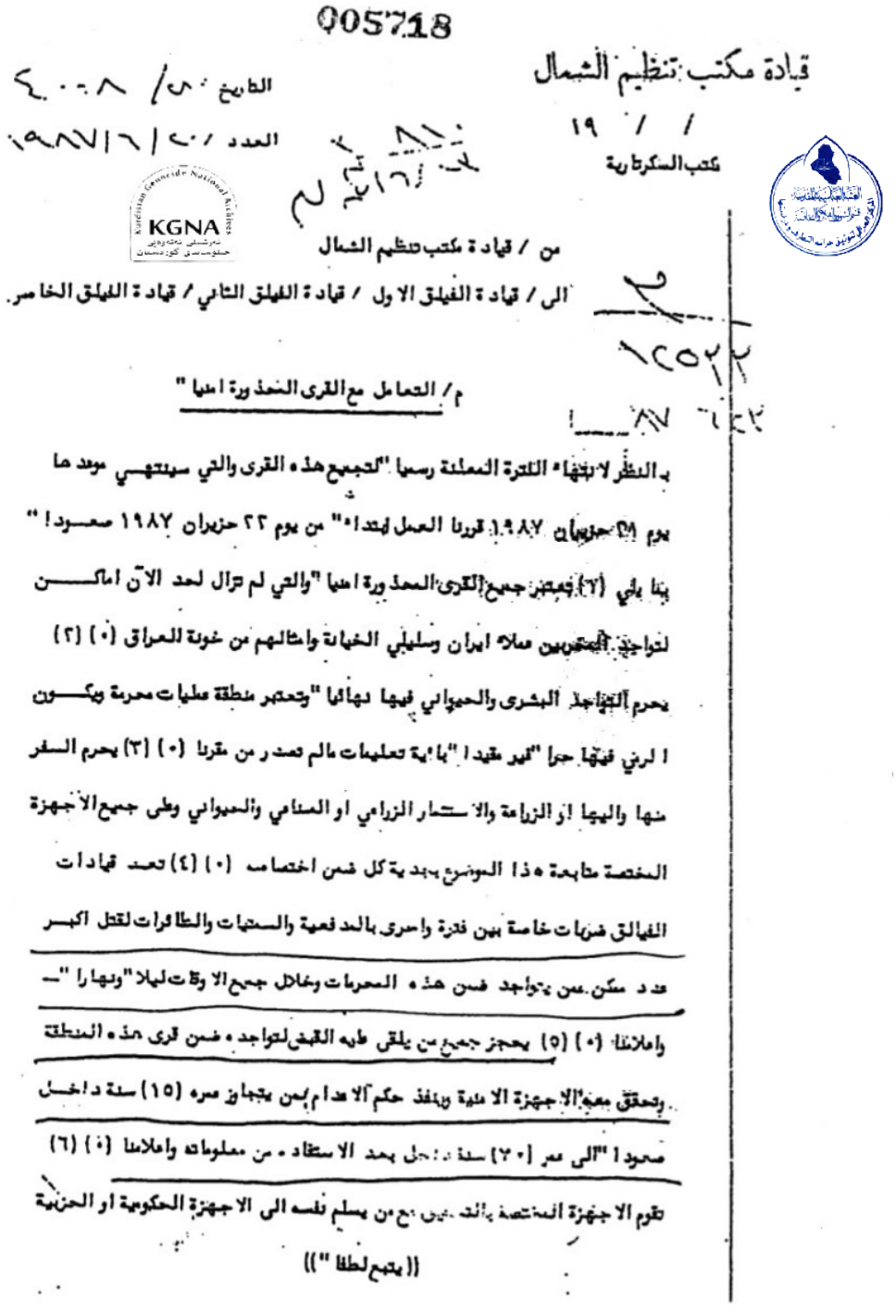

905718

قيادة مكتب تنظيم الشمال

التاريخ ٢٠٠٨/٠٣/

١٩ / /

العدد ٢٠٠٨/٦/٢٧

مكتب السكرتارية

من / قيادة مكتب تنظيم الشمال

الى / قيادة الفيلق الاول / قيادة الفيلق الثاني / قيادة الفيلق الخامس

م / التعامل مع القرى المحذورة امنيا "

بالنظر لانتهاء الفترة المعلنة رسميا "لتجميع هذه القرى والتي سينتهي موعدها يوم ٢٩ حزيران ١٩٨٧ قررنا العمل ابتداء" من يوم ٢٢ حزيران ١٩٨٧ صعودا "

بناء على (١) تعتبر جميع القرى المحذورة امنيا "والتي لم تزال لحد الآن اماكن لتواجد المتعاونين عملاء ايران وسليلي الخيانة وامثالهم من خونة العراق (٠) (٢) يحرم التواجد البشري والحيواني فيها نهائيا "وتعتبر منطقة عمليات محرمة ويكون الرمي فيها حرا "غير مقيد ا "بأية تعليمات مالم تصدر من مقرنا (٠) (٣) يحرم السفر منها واليها او الزراعة والاستثمار الزراعي او المائي والحيواني وعلى جميع الاجهزة المختصة متابعة هذا الموضوع بجدية كل ضمن اختصاصه (٠) (٤) تعد قيادات الفيالق ضربات خاصة بين فترة واخرى بالمدفعية والسمتيات والطائرات لقتل اكبر عدد ممكن ممن يتواجد ضمن هذه المحرمات وخلال جميع الاوقات ليلا "ونهارا "— واعلامنا (٠) (٥) يحجز جميع من يلقى عليه القبض لتواجده ضمن قرى هذه المنطقة ويحقق معه الاجهزة الامنية وينفذ حكم الاعدام بمن يتجاوز عمره (١٥) سنة داخل صعودا "الى عمر (٢٠) سنة داخل بعد الاستفادة من معلوماته واعلامنا (٠) (٦) تقوم الاجهزة المختصة بالتعامل مع من يسلم نفسه الى الاجهزة الحكومية او الحزبية

((يتبع لطفا "))

Kurdistan Genocide National Archives
KGNA

005719 ١٩ / / .

(٢)

لمدة أقصاها ثلاثة أيام والمدة تحتسب من تاريخ عشرة أيام لابد من اعلامنا عن مثل هذه الحالات واذا إستوجب التحقيق أكثر من هذه المدة طبهم اخذ موافقتنا هاتفيا " او برقيا "وعن أطريق الرفيق طاهر العاني (٠) (٧) يعتبر كل ما يحمل عليه ستشارو افواج الدفاع الوطني أو سائقوهم يؤول اليهم مجانا "ما عدا الاسلحة الثقيلة والساندة والمتوسطة أما الإسلحة الخفيفة فتبقى لذيهم ويتم اعلامنا بحمل هذه الاسلحة فقط وعلى قيادة الجحافل ان تنبه لتبليغ جميع المستشارين وامراء السرايا والمفارز واعلامنا بالتفصيل عن نشاطاتهم بين افواج الدفاع الوطني (٠) مكرر رئاسة المجلس التشريعي (٠) رئاسة المجلس التنفيذي (٠) جهاز المخابرات (٠) رئاسة اركان الجيش (٠) محافظو (روءوساء اللجان الامنية) نينوى ، التأميم ، ديالى ، صلاح الدين ، السليمانية ، اربيل ، دهوك . (٠) امناء سر فروع المحافظات اعلاه (٠) مديرية الاستخبارات العسكرية العامة (٠) مديرية الامن العامة (٠) مدير امن منطقة الحكم الذاتي (٠) منظومة استخبارات المنطقة الشمالية (٠) منظومة استخبارات المنطقة الشرقية (٠) مدراء امن محافظات ـ نينوى ، التأميم ، ديالى ، صلاح الدين ، السليمانية ، اربيل ، دهوك (٠) يرجى الاطلاع والتنفيذ كل ضمن اختصاصه (٠) لتهوينا .

الرفيق
علي حسن المجيد
عضو القيادة القطرية ـ امين سر مكتب تنظيم الشمال

3. الملحق (3) الشكل (1) الوثيقة: 13022

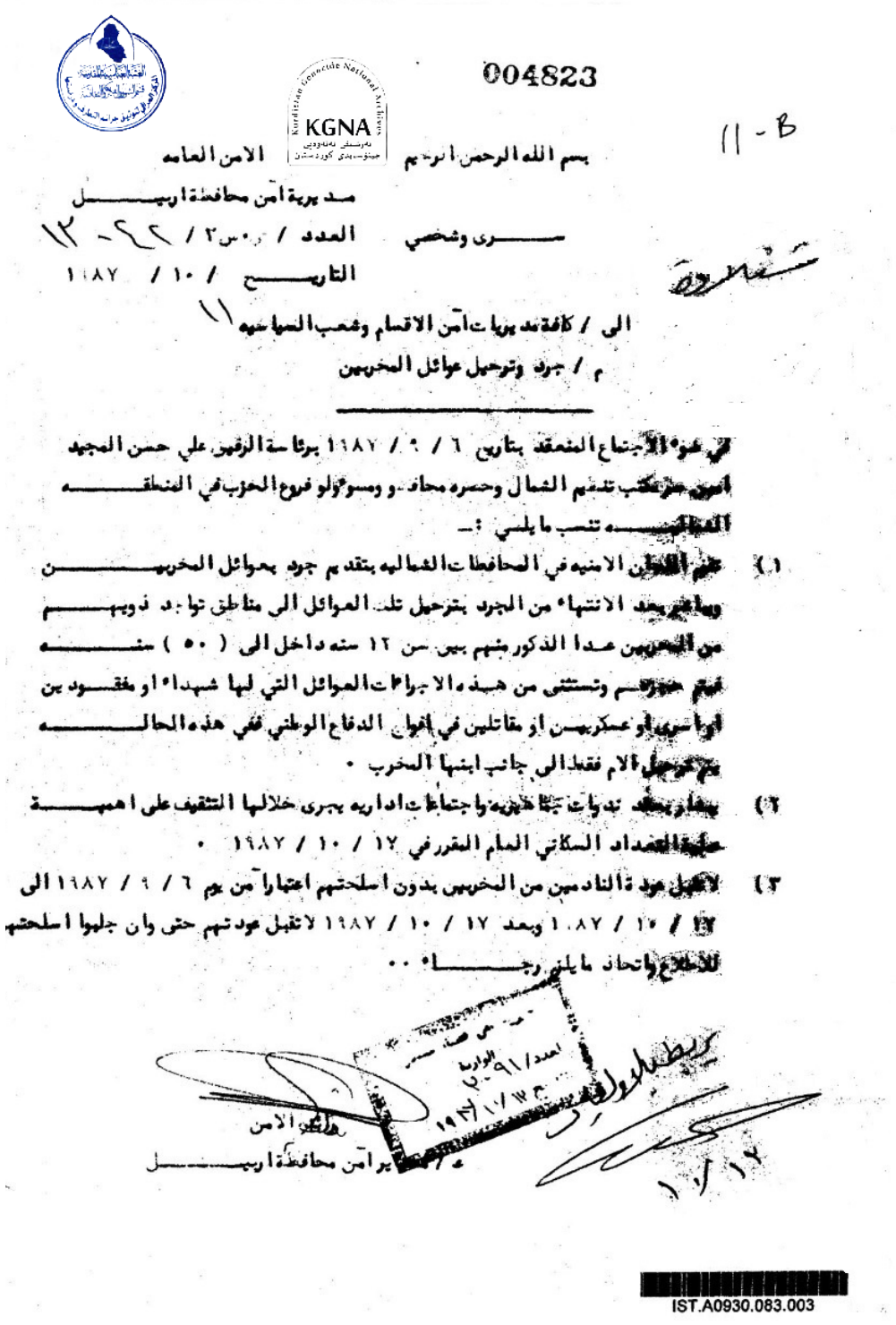

004823

11 - B

بسم الله الرحمن الرحيم الامن العامه

مديرية امن محافظة اربيل

سري وشخصي العدد / ٢٠٠س٣ / ٢٢٠٩ - ١٢

التاريخ / ١٠ / ١٩٨٧

الى / كافة مديريات امن الاقسام وشعب المباحث

م / جرد وترحيل عوائل المخربين

في ضوء الاجتماع المنعقد بتاريخ ٦ / ١٠ / ١٩٨٧ برئاسة الرفيق علي حسن المجيد امين سر مكتب تنظيم الشمال وحضور محافظ و ومسؤولو فروع الحزب في المنطقه المقابله تنسب مايلي :-

١) تقوم الاجهزة الامنيه في المحافظات الشماليه بتقديم جرد بعوائل المخربين وبعد الانتهاء من الجرد يترحيل تلك العوائل الى مناطق تواجد ذويهم من المخربين عدا الذكور منهم بين سن ١٢ سنه داخل الى (٥٠) سنه فيتم حجزهم وتستثنى من هذه الاجراءات العوائل التي لها شهداء او مفقودين او اسرى او عسكريين او مقاتلين في افواج الدفاع الوطني ففي هذه الحالة يتم ترحيل الام فقط الى جانب ابنها المخرب .

٢) يقام ندوات تثقيفيه واجتماعات اداريه يجرى خلالها التثقيف على اهمية عملية التعداد السكاني العام المقرر في ١٧ / ١٠ / ١٩٨٧ .

٣) لاتقبل عودة الناديين من المخربين بدون اسلحتهم اعتبارا من يوم ٦ / ١٠ / ١٩٨٧ الى ١٢ / ١٠ / ١٩٨٧ وبعد ١٧ / ١٠ / ١٩٨٧ لاتقبل عودتهم حتى وان جلبوا اسلحتهم للاطلاع واتخاذ مايلزم رجاء ..

مدير امن محافظة اربيل

IST.A0930.083.003

المصادر والمراجع

منبع الوثائق – مركز الأرشيف الوطني للإبادة الجماعية في كوردستان

Alvarez, Alex. «Genocide in the Context of War.» The Palgrave handbook of criminology and war (2016): 99-115.

Al-Douri, Abdulaziz. The Historical Roots of Shu'ubiyya (al-Juthur al-Tarikhiya Lil-Shu'ubiyya). Beirut: Dar Al-Taliah for Printing and Publishing, 1981..

Beşikçi, İ., 2002. International Colony Kurdistan. Parvana.

Hanna Batatu, Iraq (Beirut: Dar Al-Qabas Publications, 2010).

M.E. Bouillon, "Iraq's State-Building Enterprise: State Fragility, State Failure and a New Social Contract," International Journal of Contemporary Iraqi Studies 6, no. 3 (2012): 281-297.

Can, Serra. "The Iraqi identity: Faisal's unsolved legacy." Trames 22, no. 4 (2018): 389-405.

Dillies, B., 2023. A forgotten genocide: 100 years of solitude for the Kurds. CFRI, 23 June. Available at: <https://shorturl.at/wwe8H> [Accessed 15 July 2024].

Giesbers, A.M.K., 2018. Ba'athism: the hidden hand behind ISIS? An examination of the Ba'ath ideology, Saddam-regime and ISIS (Master's thesis).

HRW (1992) The Anfal Campaign in Iraqi Kurdistan: The Destruction of Koreme. 1 December. Available at: https://shorturl.at/XRfTu, (Accessed: 13 July 2024).

Iraqi Constitution of 1925. Available at: https://shorturl.at/WJpPj, (Accessed: 13 July 2024).

Kirmanc, Ş., 2013. Identity and nation in Iraq. Lynne Rienner Publishers, Incorporated.

Michel, Aflaq, 1972. Fi Sabeel al-Baath. al-Tali'a Publisher, Beirut, Lebanon: (V.1).

Michel, Aflaq, 1975. Mukhtarat min aqwal Muessis al-Baath'. Beirut, Lebanon: Arab Institution for Studies and Publishing.

Omar, A. (2008) Kurdistan National Genocide Archive Center. Available at: https://kgna.krd/blogs/categorys/National-Archives (Accessed: 19 March 2025).

Rafaat, A. (2018) Kurdistan in Iraq: The Evolution of a Quasi-State. First edition. London: Routledge.

Sadiq, I. (2023) 'Genocide as a state-building model in Iraq', CFRI-Iraq, 13 July. Available at: https://shorturl.at/2UbBR, (Accessed: 13 July 2024).

Sadiq, I., 2021. Origins of the Kurdish genocide: Nation building and genocide as a civilizing and de-civilizing process. Rowman & Littlefield.

United States Holocaust Memorial Museum (2023) 'Final Solution: Overview', United States Holocaust Memorial Museum. Available at: https://shorturl.at/j7kHY (Accessed: 4 July 2024).